سنويا ، بعد التحقق من اسعار الجملة والمفرق السارية في المدن . واعطى للفلاحين واهل القرى حق الاستئناف بشأن اسعار الاستبدال التي كانت تحددها الادارة العسكرية لدى لجنة عينت خصيصا لمثل هذه الغاية(١١) .

لقد خرج عرب فلسطين ، الذين يقطنون الارياف في معظمهم ، وذلك لقلة الصناعة ، وضيق نطاق التجارة نسبيا قبل الحرب العالمية الاولى(١٢) . لقد خرج هؤلاء من الحرب وهم في حالة يرثى لها من البؤس والفقر . وبدل ان تقدم لهم القروض المالية ، والادوات والآلات لتسديد الديون التي تراكمت خلال الحرب ، لاصلاح اراضيهم واملاكهم ومزارعهم التي خربتها الحرب ، فقد عمل الانكليز على زيادة بؤسهم ، وسد النوافذ التي كان من الممكن ان تقدم لهم بعض العون ، حيث تم اغلاق المصرف الزراعي العثماني ، وهو المصرف الوحيد من نوعه في فلسطين . وطالب الانكليز بتسديد القروض المستحقة لذلك المصرف من الاهالي ، عدا تشددهم في جمع الضرائب المتراكمة على الفلاحين بدل الغائها او تخفيفها ، نتيجة لظروف الحرب التي مرت بالبلاد(١٣) ، مما دفع الفلاح الفلسطيني الى الاقتراض بالربى الفاحش لدفع قسم من الضرائب المفروضة عليه او لشراء ما يلزم لزراعة الارض واعمالها .

صك الانتداب والاراضي

فرض الانتداب البريطاني على فلسطين رسميا في ٢٤ تموز ١٩٢٢ ، ولكن الحقيقة بأن النصوص الاساسية لصك الانتداب كانت قد وضعت موضع التنفيذ قبل ذلك التاريخ ، حيث بدىء بتنفيذها مع مطلع تموز ١٩٢٠ ، عندما تم تشكيل الادارة المدنية التي حلت محل الادارة العسكرية ، ولو نظرنا الى بنود هذا الصك ، لوجدنا انها ليست سوى تأكيد وتفسير وخطة عمل لوعد بلفور ببناء الوطن القومي اليهودي .

وفيما يتعلق بمسألة الاراضي ، تشدد صك الانتداب على مسؤولية الدولة المنتدبة حيال التنازل عن اي مساحة من اراضي فلسطين او تأجيرها أو وضعها تحت تصرف أية حكومة اجنبية(١٤) . ومن ناحية اخرى ، ضمنت بنود الصك تسهيل الهجرة اليهودية وتنشيطها بالاتفاق مع الوكالة اليهودية ، وذلك من اجل استقرار اليهود في الاراضي الزراعية ، وفي جملتها الاراضي المدورة والاراضي البور (وهي الاراضي الصالحة للزراعة وغير المزروعة) ، والاراضي الموات ، بالاضافة الى الاراضي غير المطلوبة للاعمال العامة . كما اشترط صك الانتداب على الدولة المنتدبة «اتخاذ جميع التدابير اللازمة لصون ... ما له علاقة بترقية البلاد ... وما يلزم لوضع يد الحكومة ، او سيطرتها على مورد ما من موارد البلاد الطبيعية ، أو الاعمال والمصالح والمنافع العمومية الموجودة او التي ستوجد فيما بعد ... وعليها ايضا ان توجد نظاما للاراضي يلائم حاجات البلاد مع مراعاة امور اخرى « منها » المنافع التي تنجم عن تشجيع اكثار المهاجرة واستغلال اعظم ما يستطاع من الارض لذلك »(١٥) . كما طلب صك الانتداب من الادارة المنتدبة ، بالاتفاق مع الوكالة اليهودية ، استثمار الاعمال والمصالح والمنافع العمومية ، وان تعمل على ترقية مرافق البلاد الطبيعية ، على ألا تتولى هذه الادارة تلك الامور مباشرة بنفسها دون الرجوع الى الوكالة اليهودية . ومن اجل الزيادة في التأكيد على نصوص هذا الصك ، الزمت عصبة الامم حكومة الانتداب بموافقتها على اي تعديل في شروط الصك خوفا على ما يمكن المساس به من حقوق اليهود .